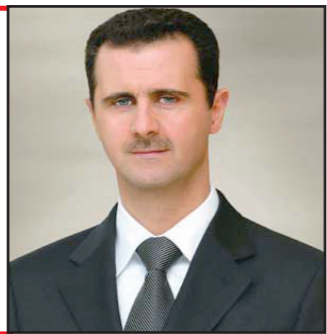


بقاء الأسد في السلطة باتفاق امريكي- روسي

تحت عنوان «تسريبات عن بقاء الأسد في السلطة باتفاق امريكي روسي» كتبت صحيفة «الشروق» التونسية، ان تسريبات من داخل وخارج دمشق اشارت الى احتمال تأجيل الانتخابات الرئاسية في سوريا وفق اتفاق امريكي - روسي ميسمحا لانياس السوري بشار الاسد بالبقاء في السلطة لمدة عامين بعد انتهاء ولايته في يوليو 2014م حسب نص الدستور. وذكرت التسريبات - بحسب الصحيفة - ان الاتفاق الروسي - الامريكي يحدد بقاء الأسد لاستكمال مسانتي تفكيك ترسانة سوريا الكيميائية والقضاء على الجماعات المسلحة المتشددة. أما الاسباب التي استندت اليها التسريبات بشأن التأجيل فتتعدد بين وجود ملايين المهجرين والنازحين السوريين، وانعدام وجود سفارات للنظام في معظم أرجاء العالم، إضافة الى الوضع الأمني المتردي وانعدام سيطرة الدولة على مناطق في سوريا.



قال محمد عبدالله يونس - مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة- إن دول الشرق الأوسط تواجه مصفوفة معقدة من التحديات نابعة من تبعات الصراع المستحكم في سوريا باعتبارها «بؤرة أزمنة إقليمية»، تتقاطع في إطارها مصالح التحالفات الداعمة لأطراف الصراع..

وما يرتبط بها من تداعيات جغرافية وديموغرافية تحمل في طياتها أزمنة داخلية ترتبط بتفانم التصدعات الاجتماعية واحتدام النزعات الانفصالية وتزايد الصدامات المذهبية، حيث يعتبر ملف «العائدين من سوريا» وخاصة المقاتلين في صفوف الجيش السوري الحر والمليشيات الداعمة لنظام الرئيس السوري بشار الأسد إحدى أهم القضايا الراهنة لما يكتنفها من تهددات أمنية قد تمثل أحد مكامن عدم الاستقرار داخل دول الإقليم.



باحث مصري

العائدون من سوريا سيفجرون موجة عاتية من الصراعات في المنطقة

على امتداد الإقليم، حيث يحتمل أن تؤدي مآلات الصراع في سوريا إلى اختلال التوازن السياسي الهش في الأردن، فضلا عن تأثير الفصائل الشيعية في لبنان والبحرين قد يتحدد مساره بما سيسفر عنه الصراع في سوريا.

4- تصعد دول الجوار، في ضوء اتساع مساحة النزعات الانفصالية في الإقليم، حيث تتزايد احتمالات اتجاه الأقلية الكردية في سوريا التي باتت تسيطر على بعض أقاليم الشمال الشرقي، إلى الترابط مع الأقلية الكردية في تركيا وإيران والعراق، كما ظهرت مؤشرات عدة تعزز من إمكانية تأسيس دولة علوية في سوريا بما سيؤدي إلى توطيد دعائم المحور الإقليمي الذي يجمع إيران وحزب الله والقوى السياسية الشيعية في العراق، في مقابل «ثغرة هيكلية» في التماسك الإقليمي للدول العربية لا سيما لبنان والعراق واليمن.

مؤكد أن قضية «العائدين من سوريا» تعتبر «إحدى أهم الأزمات التي ستواجهها دول الإقليم خلال المرحلة المقبلة، وهي وثيقة الصلة بتحديات داخلية وتهددات أمنية متصاعدة من هوة بوتيرة الصراع الداخلي في سوريا، واقتراح خيارات ثلاثية رئيسية لمواجهة تلك التحديات: أولها، تشديد الإجراءات الأمنية تجاه «العائدين من سوريا» واللاجئين القادمين منها، وثانيها التدخل المباشر لحسم الصراع السوري بتسوية تحقق التوازن بين طرفي النزاع على غرار السيناريو اليمني، وثالثها، ممارسة ضغوط قوية على «المحور الإيراني» للكف عن تهديد الاستقرار في الإقليم، وتصدير أزمات الصراع في سوريا لدول الجوار.

اليمن من أكثر الدول مهددة بتصاعد أعمال العنف جراء تسييس وعسكرة الطائفية

التماسك الإقليمي العربي تهدده ثغرة هيكلية في اليمن والعراق ولبنان

على دول المنطقة تشديد الإجراءات الأمنية تجاه العائدين من سوريا

الطائفي، لما تتسم به من تسييس وعسكرة للطائفية، إذ تمثل أزمات المختطفين على أسس طائفية في لبنان، وأعمال العنف المذهبي في العراق، والحراك الاحتجاجي العنيف للشيعية في البحرين: محفزات لتفجر موجة إقليمية من العنف الطائفي عقب عودة المقاتلين في سوريا.

2- تزايد نشاط التنظيمات الإرهابية، فقد أدت مشاركة عناصر القاعدة والتنظيمات الجهادية في العمليات العسكرية في سوريا إلى إكسابهم خبرات قتالية جديدة ربما يقومون بتوظيفها في دول عدة بالإقليم، وهو ما ينذر باندلاع موجات عنف إقليمية متصاعدة.

3- اختلال الاستقرار السياسي، إذ ترتبط قضية «العائدين من سوريا» باحتدام الصراع على السلطة وتصاعد الحراك الاحتجاجي

للمقاتلين الوافدين والوكلاء، الإقليميين الذين يسعون إلى حسم الصراع لصالح أطراف إقليمية معينة.

لافتأ إلى أن قضية «العائدين من سوريا» تفرض تحديات فاصلة لدول الإقليم، لما يرتبط بها من تداعيات معقدة قد تؤدي لامتداد صراعات فرعية تنبثق عن الصراع السوري، كما تتعدى للتناقضات الحاكمة للمشاهد العام على مستوى الإقليم، وصراعات التحالفات الإقليمية القائمة على اصطافات مذهبية وعقائدية.. وحدد الباحث المخاطر البارزة على النحو التالي:

1- تصاعد حدة العنف الطائفي، حيث تمثل العراق ولبنان والبحرين واليمن أكثر الدول التي يرجح أن تشهد تصاعداً في أعمال العنف

وأضاف: لا يمكن اعتبار قضية «العائدين من سوريا» ظاهرة إقليمية تعيد إنتاج «لظاهرة عابرة للحدود ارتبطت بتدفق الجهاديين من دول الإقليم على بؤرة الصراع الأكثر احتداماً لا اعتبارات عقائدية وأيديولوجية، أو في إطار صراعات إقليمية تُدار بالوكالة لمصلحة أطراف دولية، حيث يمكن اعتبار قضية المجاهدين العائدين من القتال في أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي في أواخر سبعينيات القرن الماضي أحد المؤثرات المهمة في هذه الظاهرة، لا سيما في ظل ارتباطها بموجة عاتية من عمليات التنظيمات الإرهابية التي شهدتها مصر خلال عقد التسعينيات.

مبيناً أن الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003م جذبت عناصر تنظيم القاعدة والحركات الجهادية على امتداد الإقليم إلى العراق لمحاربة الأمريكين، وقد تسببت عودة تلك العناصر بعد ذلك إلى دولها، لا سيما اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي ومصر، في تهديد حالة الاستقرار والأمن في تلك الدول، بينما ترتبط معضلة «العائدين من سوريا» بتعقيدات الصراع وتداخل أبعاده لا سيما التصدعات المذهبية والقومية بين السنة والشيعية والأكراد، والصدام المستحكم بين التحالفات الإقليمية ذات المصالح المتعارضة، فضلاً عن محاولات تصدير الأزمات للدول التي تتماس جغرافياً وتتقاطع ديموغرافياً مع سوريا، بما يعني أن نهاية الصراع في سوريا، سواء بانحياز نظام الأسد أو بالوصول إلى تسوية سياسية، وعودة المقاتلين من سوريا إلى دولهم قد ترتبط بتفجر موجة عاتية من عدم الاستقرار عبر الإقليم، موضحاً أن تعقيدات الصراع في سوريا تكشف عن خريطة معقدة

أقرأها اجتماع مجلس التعاون الأخير

دول الخليج تحتاط من مخاطر «الأخونة»

الدول الست.. مشيرة إلى ان الكويت ابدت التزامها التام بتنفيذ القرار. وأكدت المصادر بحسب الصحيفة ان القرارات السابقة ليست إلا بداية ستلوها قرارات وأجارات أكثر صرامة، وألمحت إلى ان التوافق الخليجي على ضرورة استئصال شأفة «جماعة الإخوان» كان رداً طبيعياً أراء ما تبين في اعقاب ثورات ما كان يسمى بالربيع العربي التي كشفت الوجه الحقيقي لجماعة الإخوان المتورطة حالياً في أكثر من دولة عربية في اعمال قتل واسعة وترويع للأمنيين واوضحت مصادر حكومية للصحيفة ان السياسة الجديدة والتي بدئ تنفيذها وتطبيقها في عدد من مؤسسات واجهزة الدولة الحكومية تأتي تنفيذاً لقرار خليجي تم التوصل اليه خلال اجتماع ضم مسؤولين رفيعي المستوى في دول مجلس التعاون الخليجي يقضي بإبعاد رموز واعضاء «الجماعة» عن المواقع القيادية والمناصب ذات الطابع الحيوي في المؤسسات والاجهزة الحكومية في

الدول الست.. مشيرة إلى ان الكويت ابدت التزامها التام بتنفيذ القرار. وأكدت المصادر بحسب الصحيفة ان القرارات السابقة ليست إلا بداية ستلوها قرارات وأجارات أكثر صرامة، وألمحت إلى ان التوافق الخليجي على ضرورة استئصال شأفة «جماعة الإخوان» كان رداً طبيعياً أراء ما تبين في اعقاب ثورات ما كان يسمى بالربيع العربي التي كشفت الوجه الحقيقي لجماعة الإخوان المتورطة حالياً في أكثر من دولة عربية في اعمال قتل واسعة وترويع للأمنيين واوضحت مصادر حكومية للصحيفة ان السياسة الجديدة والتي بدئ تنفيذها وتطبيقها في عدد من مؤسسات واجهزة الدولة الحكومية تأتي تنفيذاً لقرار خليجي تم التوصل اليه خلال اجتماع ضم مسؤولين رفيعي المستوى في دول مجلس التعاون الخليجي يقضي بإبعاد رموز واعضاء «الجماعة» عن المواقع القيادية والمناصب ذات الطابع الحيوي في المؤسسات والاجهزة الحكومية في

> وكالات «عواصم الخليج»

آخر معاقل حكم «الإخوان» في المنطقة

السودان.. نظام يترنج ومعارضة هشة



فمن المعروف أن نظام «الإنقاذ» قد وصل إلى الحكم عبر انقلاب عسكري عام 1989م دبره ونفذته ما تسمى بـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» التي كان يقودها زعيم جماعة الإخوان في السودان آنذاك، وكانت الشعارات المرفوعة تتحدث عن إعلاء الهوية الإسلامية في السودان، رغم أنه وطن متعدد الاعراف والثقافات والأديان، وتطبيق الشريعة تحت ما أسمته «المشروع الحضاري»، والذي عبره سوف يقود السودان المنطقية ويواجه قوى الاستكبار في العالم.. ولكن بعد عشر سنوات من الحكم، لم يتمخض ذلك سوى عن تطبيق مشروع التمكين عبر استيلاء تنظيم الجبهة الإسلامية «جماعة الإخوان في السودان» على كل مفاصل الدولة من جيش وأجهزة أمنية وقضاء واقتصاد وخدمة مدنية، مع قمع المعارضين في الداخل وظهور ما يعرف بـ«بيوت الأشباح» وهي معتقلات سرية كان يتم فيها تعذيب المعارضين.

وعلى مستوى آخر عمل نظام «الإنقاذ» على إشعال الحرب الأهلية في جنوب السودان باعتبارها حرباً جهادية مقدسة ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى والمصابين من الجانبين.

إثر إعلان الحكومة السودانية قرارها رفع الدعم عن المحروقات ومادة القمح، اندلعت في العاصمة الخرطوم وعدد من المدن السودانية الأخرى انتفاضة شعبية تلقائية دخلت اسبوعها الثالث احتجاجاً على ارتفاع الأسعار.

وتتزايد الضغوط المحلية والدولية على حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان، يراه مراقبون بأنه قد يجعل برحيله، أو الدفع باتجاه حل شامل لأزمات البلاد المتعددة كما تطالب به القوى السياسية:

متابعة: أحمد عبدالعزيز

بلاغ ضد القرضاوي بعد تحريضه ضد الجيش المصري



تقدم المحامي دكتور سمير صبري بلاغ للنائب العام المصري ضد يوسف القرضاوي وذلك بسبب تصريحاته ضد القوات المسلحة المصرية، والتي عابرها فيها مصر بهزيمتها في ثلاث حروب.

وقال صبري في بلاغه انه «من الواضح للكافة موقف القرضاوي وتطاوله على جيش مصر العظيم وقادته وضباطه وجنوده ودعوته المستمرة للتدخل الاجنبي في شئون مصر لمساندة جماعة الإخوان الارهابية وتحقيق اهدافها في مصر».

واضاف: «لا تعلم أي اجندة ينفذها القرضاوي أي اجندته الشخصية ام التنظيم العالمي لعلماء المسلمين والذي يرأسه وهو تنظيم وهمي لا يوجد فيه إلا هو شخصياً؟! ام اجندة اجرامية أخرى.. ام اجندة التنظيم الدولي للإخوان الارهابيين؟؟».

واكد صبري ان القرضاوي يدعو كل جمعة من فوق منابر الدوحة الى حرب أهلية وأثاره الفتن بين أفراد الشعب المصري وتقسيم الوطن وتحريضه على القوات المسلحة، بخلاف نشره أخباراً كاذبة بغية استعلاء واستعلاء، الخارج للتدخل في شئون مصر وترعب أمن الوطن والمواطنين.. وقدم المحامي في دعوته اسطوانة مدمجة لخطب القرضاوي وطالب بإحالة للمحاكمة الجنائية في حالة ثبوت الواقعة محل البلاغ لارتكابه جريمة الخيانة العظمى..